

Document: REPL.VIII/4/R.10  
Agenda: 5(e)  
Date: 1 October 2008  
Distribution: Public  
Original: English

**A**



تمكين السكان الريفيين الفقراء  
من التغلب على الفقر

## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتغير المناخ

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق-الدورة الرابعة

روما، 21-22 أكتوبر/تشرين الأول 2008

---

للاستعراض

## مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

هذه الوثيقة معروضة على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق لاستعراضها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات هيئة المشاورات، يرجى من السادة الأعضاء التوجُّه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

**Edward Heinemann**

مدير البرنامج

رقم الهاتف: +39 06 5459 2398

البريد الإلكتروني: [e.heinemann@ifad.org](mailto:e.heinemann@ifad.org)

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة، فيرجى توجيهها إلى:

**Deirdre McGrenra**

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: [d.mcgrenra@ifad.org](mailto:d.mcgrenra@ifad.org)

## المحتويات

ii	موجز تنفيذي
1	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتغير المناخ
1	أولاً - مقدمة
1	ثانياً - تغير المناخ وتأثيراته
5	ثالثاً - الاستجابة العالمية لتغير المناخ
7	رابعاً - تجربة الصندوق والدروس المستفادة حتى الآن
12	خامساً - النهج المتطور للصندوق لإزاء تغير المناخ
18	سادساً - معالم الطريق: التدابير الرئيسية

## موجز تنفيذي

### تغيّر المناخ وتأثيراته

1- أوضحت تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ لعام 2007 أن احترار النظام المناخي أمر لا لبس فيه، وأنه يسير بوتيرة متسارعة. فقد ارتفعت درجات الحرارة العالمية بما متوسطه 0.74 درجة مئوية خلال القرن الماضي، ويمكن أن تزداد بنحو 3 درجات مئوية خلال هذا القرن. وتعتبر البلدان النامية، وبالأخص أقل البلدان نمواً، الأشد عرضة لتأثيرات تغيّر المناخ. وتهيمن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء على قائمة البلدان الأكثر تضرراً من الجفاف، وبالتالي فإنها تعاني أيضاً من أشد الآثار السلبية على الإنتاج الزراعي؛ وتتأثر مناطق جنوب وجنوب شرق آسيا بشكل غير متناسب من الفيضانات، وأما منطقة المحيط الهادي والمحيط الهندي، فهي من أكثر المناطق تعرضاً للأعاصير. ويعاني السكان الريفيون الفقراء في تلك البلدان بشكل خاص من الضعف في مواجهة تلك التأثيرات على الرغم من أنهم الأقل مسؤولية عن المساهمة في تغيّر المناخ؛ وتمثل النساء في كثير من الأحيان أكثر الفئات ضعفاً في مواجهة تلك التأثيرات. ويشكّل تغيّر المناخ خطراً إضافياً يهدّد سبل العيش غير المستقرة بين فقراء الريف. وسوف يتعرّض زهاء 50 مليون شخصاً آخرين لمخاطر أشدّ جراء الجوع بحلول عام 2020؛ وسيزداد هذا العدد إذا أخذنا في الاعتبار ما يرتبط بذلك من آثار ارتفاع أسعار الأغذية العالمية. وبات من الواضح الآن أن تعزيز قدرة السكان الريفيين الفقراء على التكيف مع آثار تغيّر المناخ شرط أساسي لبلوغ الهدف الإنمائي الأول للألفية.

### الاستجابة العالمية لتغيّر المناخ

2- وينبثق إطار الاستجابة العالمية لتغيّر المناخ عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ التي تتناول الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ('التخفيف')، والتكيف مع الآثار المتوقعة لتغيّر المناخ ('التكيف'). وتُعالج مسألة التخفيف بصورة رئيسية من خلال بروتوكول كيوتو، الذي بدأ نفاذه في عام 2005. ويلزم بروتوكول كيوتو البلدان المتقدمة الموقعة عليه بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 5 في المائة عن مستويات عام 1990 بحلول عام 2012. وأنشئت بموجب بروتوكول كيوتو ثلاث آليات للحد من الانبعاثات، وتتمثل إحدى تلك الآليات في آلية التنمية النظيفة، التي تسمح للبلدان المتقدمة بالاستثمار في المشروعات التي تحدّ من الانبعاثات في البلدان النامية، كبديل عن تخفيض الانبعاثات التي تنسب فيها تلك البلدان المتقدمة. كما تشكّل الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ إطاراً للتكيف، وبالأخص من خلال برامج العمل الوطنية للتكيف لأقل البلدان النامية؛ كما توفر العديد من مصادر التمويل لمساعدة البلدان النامية على التكيف مع تغيّر المناخ، وهي جميعاً تخضع لإشراف مرفق البيئة العالمية. كما توفر المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والجهات المانحة الثنائية، وكذلك ما يطلق عليه سوق الكربون الطوعية، تمويلاً إضافياً للتكيف والتخفيف. وسوف تجتمع في عام 2009 الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ في كوبنهاغن، بهدف الاتفاق على معاهدة عالمية جديدة لفترة ما بعد بروتوكول كيوتو ومرحلة ما بعد عام 2012.

### تجربة الصندوق والدروس المستفادة

3- عمل الصندوق خلال السنوات الثلاثين الفائتة على مساعدة السكان الريفيين الفقراء المهمشين، أو الذين يعيشون في ظروف إيكولوجية وزراعية غير مواتية، على إدارة مواردهم الطبيعية بطريقة أكثر استدامة، وزيادة إنتاجيتهم الزراعية، والحدّ من تعرّضهم للصدمات المناخية. واضطلع الصندوق بجانب كبير من تلك الأعمال في ظل ظروف التغيير المتمثلة في ازدياد الكثافة السكانية وتدهور الموارد الطبيعية والظروف المناخية التي يتعذر بشكل متزايد التأكد منها والتنبؤ بها. ولذلك فإنّ تشجيع صغار المزارعين على التكيف مع التغيّر يشكّل جوهر عمل الصندوق. وبات التركيز على قضايا تغيّر المناخ خلال السنوات الأخيرة أكثر وضوحاً، وازداد التوجه نحو تنفيذ المبادرات ذات الصلة بالشراكة مع الوكالات الأخرى. وتدعم المشروعات في العادة أربعة أنواع من أنشطة التكيف، هي تحسين التقنيات والتكنولوجيات الزراعية؛ وتعزيز الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية؛ وتدعيم آليات التصدي والتأهب للمخاطر للتخفيف من آثار الكوارث؛ وتوزيع سبل كسب العيش للحدّ من المخاطر. وما زالت تجارب الصندوق في مجال التخفيف من آثار تغيّر المناخ محدودة، ولكن الأنشطة التي تركّز على تشجيع مصادر الطاقة المتجددة والوقود الحيوي، وإعادة التحريج، وتحسين استخدام الأراضي وممارسات إدارتها تساهم بدور غير مباشر في التخفيف. وإضافة إلى ذلك فإنّ الصندوق يشترك في العديد من أنشطة البحوث التي تستكشف فرص صغار المزارعين للمساهمة في التخفيف من تغيّر المناخ والحصول على رسوم مقابل ما يقدمونه من خدمات بيئية.

### النهج المتطور للصندوق إزاء تغيّر المناخ

4- يستند نهج الصندوق إزاء تغيّر المناخ إلى الإطار الاستراتيجي للصندوق 2007-2010؛ ويركّز هذا النهج حصرياً على قضايا تغيّر المناخ بالنظر إلى أنها تؤثر على السكان الريفيين الفقراء في البلدان النامية، كما يركّز على تعزيز قدرتهم على مواجهة تغيّر المناخ في الأجل الطويل.

5- وبينما يتزايد عدد المشروعات المدعومة من الصندوق التي تتصدى لقضايا التكيف مع تغيّر المناخ، فإنّ التحدي يكمن في كفاءة تنفيذ جميع أنشطة الصندوق على المستوى القطري باستمرار، على أساس فهم الآثار المحتملة لتغيّر المناخ، ومراعاتها لتلك التأثيرات حسب اللزوم. ويتيح النموذج التشغيلي للصندوق مجموعة من الوسائل والعمليات الجديدة التي تُستخدم بشكل متزايد لكفالة مراعاة قضايا تغيّر المناخ في الاستراتيجيات القطرية، وفي تصميم المشروعات وتنفيذها. ويشترك الصندوق بدوره في قضايا السياسات حتى الآن بصورة رئيسية من خلال الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، ويركّز بشكل خاص على لفت الانتباه إلى احتياجات المجتمعات الريفية الفقيرة للتكيف مع تغيّر المناخ، وإتاحة الفرصة أمام المجتمعات المحلية للمساهمة في التخفيف من آثاره. وتعتبر الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات الإنمائية الدولية والشركات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني جميعها أساسية لتمكين الصندوق من تعلّم المزيد عن تغيّر المناخ والسكان الريفيين الفقراء، وتقاسم معرفته، وتعزيز عملياته، وتعبئة التمويل الإضافي لدعم السكان الريفيين الفقراء، والتأثير على جدول أعمال السياسات العالمية. ويشمل بعض الشركاء الرئيسيون للصندوق مرفق البيئة العالمية؛ وبرنامج عمل نيروبي المتعلق بآثار تغيّر المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه؛ والآلية العالمية لاتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ والوكالتين الأخريين اللتين يقع مقرهما في روما، (وهما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي)؛ والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومراكز البحوث التي تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

6- وحدد الصندوق ثلاث أولويات لتعزيز مشاركته في قضايا تغيير المناخ. أما الأولوية الأولى، والأكثر إلحاحاً، فتتمثل في الاستفادة من الإنجازات التي تحققت حتى الآن، والإدماج الكامل للتكيف مع تغيير المناخ في عمليات الصندوق. وثانياً، سيضع الصندوق استراتيجية بشأن تغيير المناخ لعرضها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في موعد أقصاه ديسمبر/كانون الأول 2009، للاسترشاد بها في إدماج قضايا تغيير المناخ تماماً في عملياته، وتحقيق طفرة كبيرة في مشاركته. ومن المرجح أن تشمل مجالات التركيز الرئيسية: نهج تعزيز التكيف، وتمكين فقراء الريف من المشاركة في جهود التخفيف؛ وتعميم تدابير التكيف في عمليات الصندوق؛ وتعزيز قدرة الصندوق وقاعدته معارفه في مجال التكيف مع تغيير المناخ والتصدي لمخاطره. كما ستشمل تحليلاً للمخاطر وإطاراً للناتج. وثالثاً، بينما سيواصل الصندوق الاستفادة من موارده الأساسية لتنفيذ جدول أعمال تغيير المناخ، فسوف يلتزم أيضاً تمويلياً إضافياً لتمكينه من تحقيق توسيع كبير لدوره في التصدي لقضايا تغيير المناخ. وهذه الموارد الإضافية ستتمكن الصندوق من زيادة التركيز على قضايا تغيير المناخ أثناء دورة المشروعات؛ ومساعدة البلدان الأعضاء في الصندوق على تجهيز وتمويل وتنفيذ مشروعات موجهة إلى السكان الريفيين الفقراء للتكيف مع تغيير المناخ والتخفيف من آثاره، والوصول إلى موارد إضافية؛ وتحسين إنتاج وإدارة وتقاسم المعارف المتعلقة بتغيير المناخ، والطريقة التي يؤثر بها على السكان الريفيين الفقراء؛ وزيادة بناء المهارات والقدرات في الصندوق.

## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتغير المناخ

### أولاً - مقدمة

1- أثناء انعقاد الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق في فبراير/شباط 2008، طلب الأعضاء من الصندوق إعداد وثيقة تحدد دور الصندوق في التصدي لتغير المناخ.<sup>1</sup> وتأتي هذه الوثيقة تلبية لذلك الطلب. وتتضمن الوثيقة عرضاً عاماً لبعض السمات الرئيسية لتغير المناخ وتأثيراته على البلدان النامية والسكان الريفيين الفقراء (القسم الثاني)، وتتناول بإيجاز الاستجابة العالمية لتغير المناخ (القسم الثالث). وتبين الوثيقة بعد ذلك الطريقة التي ساعدت بها المشروعات المدعومة من الصندوق السكان الريفيين الفقراء على التكيف مع ظروف التقلبات المناخية (القسم الرابع)، وتتضمن أخيراً عرضاً مجملًا للنهج المنطور والمقترح من الصندوق للتصدي لتغير المناخ (القسم الخامس).<sup>2</sup>

### ثانياً - تغير المناخ وتأثيراته

2- كشفت تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام 2007 عن أن احترار النظام المناخي أمر لا لبس فيه وأنه يسير بوتيرة متسارعة. وارتفعت درجات الحرارة العالمية بما متوسطه 0.74 درجة مئوية خلال القرن الفائت، وهو ما يمثل أكبر وأسرع اتجاه احتراري تشهده الأرض على مر تاريخها، وقد أثر بالفعل على جميع القارات والمحيطات. وتشير التوقعات إلى استمرار هذا الاتجاه، وإمكانية ارتفاع درجة حرارة الأرض بنحو 3 درجات مئوية خلال القرن الحادي والعشرين، كما سترتفع مستويات سطح البحر ودرجات الحرارة، وستتغير أنماط هطول الأمطار، وسيستمر ازدياد عدد الظواهر الجوية الشديدة.

#### أسباب تغير المناخ

3- بات من المؤكد الآن أن تغير المناخ ناجم في معظمه عن أنشطة بشرية تتسبب في إطلاق غازات الاحتباس الحراري. وتتسبب غازات الاحتباس الحراري التي يعتبر ثاني أكسيد الكربون من أهمها<sup>3</sup> في احتباس الحرارة في الغلاف الجوي للأرض، مما يتسبب في ارتفاع درجات الحرارة العالمية واضطراب الأنماط المناخية الطبيعية. وازدادت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري خلال السنوات الثلاثين الماضية بما متوسطه 1.6 في المائة سنوياً. ويساهم استخدام الوقود الأحفوري لتوفير الطاقة واستهلاكها والنقل البري في إطلاق أكثر من 60 في المائة من جميع الانبعاثات، معظمها في البلدان الصناعية وفي عدد

<sup>1</sup> تعرّف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ مصطلح "تغير المناخ" بأنه "تغير في المناخ يُعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة".

<sup>2</sup> لا تتناول هذه الوثيقة إجراءات الصندوق في التخفيف من أثر أنشطته على البيئة، ولكنها ترد بإيجاز في وثيقة المعلومات المعنونة "تدابير الصندوق للحد من أثر الكربون الذي يخلفه" (EB 2007/92/INF.7)، التي عرضت على المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2007.

<sup>3</sup> تشمل غازات الاحتباس الحراري الرئيسية الأخرى غاز الميثان (CH4)، وأكسيد النيتروز (N2O).

محدود من البلدان الكبيرة ذات الدخل المتوسط. كما تمثل الزراعة وإزالة الغابات عوامل مهمة، وبخاصة في البلدان النامية، ويشكل ذلك كله أكثر من ربع جميع الانبعاثات.<sup>4</sup> وتتسبب إزالة الغابات في إطلاق أكثر من نصف تلك الانبعاثات؛ وأما المصادر المهمة الأخرى فهي قطاع الثروة الحيوانية وإنتاج الأرز اللذان يسفران عن إطلاق انبعاثات الميثان، وفرط استخدام الأسمدة الذي يتسبب في إطلاق أكسيد النيتروز.

### تأثيرات تغير المناخ

4- تتمثل التأثيرات المباشرة الرئيسية لتغير المناخ في ارتفاع درجة الحرارة، والزيادة الطفيفة، ولكن المتغيرة وغير المستقرة، في أنماط هطول الأمطار. وتقضي تلك العوامل إلى كثرة موجات الجفاف والفيضانات، وازدياد فترات الذروة التي تتدفق فيها مياه الأنهار، وازدياد قوة العواصف المدارية. وفي جنوب آسيا، على سبيل المثال، سيؤثر ذوبان الأنهار الجليدية في منطقة جبال هندوكوش في سلسلة جبال الهيمالايا، على إمدادات المياه لقطاعات كبيرة من سكان الهند. وتتعرض المناطق الساحلية لخطر ارتفاع مستويات سطح البحر، حيث ستهدد الفيضانات إمكانية استخدام بعض الجزر ودلتا الأنهار الرئيسية، مثل نهر النيل، ونهر الميكونغ، وأنحاء من بنغلاديش. كما سيفضي تغير المناخ إلى خسائر في التنوع البيولوجي، حيث يمكن أن ينقرض ما يتراوح بين 15 و 37 في المائة من النباتات البرية والأنواع الحيوانية بحلول عام 2050. وسوف تتطوي زيادة حموضة مياه المحيطات، وهي نتيجة مباشرة لارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون، على آثار كبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية، وربما الأرصد السمكية. كما تواجه الكثير من الأراضي الرطبة في الوقت ذاته خطر تغير تدفقات المياه، من خلال النظم النهرية ونتيجة لزيادة حدة العواصف الساحلية، بينما سيزداد تعرض الغابات للحرائق البرية جراء الحرارة والجفاف. وأما الآثار التي ستلحق بالبشر فسوف تكون بعيدة المدى: إذ من المرجح أن تتغير أنماط الأمراض، مما سيزيد من صعوبة مكافحتها؛ وستتعرض البنية الأساسية للتهديد، وستلحق بها خسائر أكبر من أي وقت مضى؛ وسوف يخلف تغير المناخ، في نهاية المطاف، آثاراً سلبية مباشرة وكبيرة على الاقتصادات العالمية والوطنية.

### ماذا يعني تغير المناخ للبلدان النامية

5- معظم البلدان النامية التي تشكل أقل البلدان نمواً أغلبيتها الساحقة هي الأشد تعرضاً للتهديدات المرتبطة بتغير المناخ، وهي الجفاف والفيضانات والعواصف وارتفاع مستويات سطح البحر وتغير الإنتاج الزراعي (انظر الجدول 1). وتهيمن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء على قائمة البلدان الأكثر تضرراً من الجفاف، كما أنها تعاني بالتالي من الآثار السلبية الكبيرة على الإنتاج الزراعي؛ ويتأثر جنوب وجنوب شرق آسيا تأثراً شديداً بالفيضانات؛ وتعتبر مناطق المحيط الهادي والمحيط الهندي من أكثر المناطق تعرضاً للأعاصير.

<sup>4</sup> بالنظر إلى أن الغابات تمثل مصرفاً للكربون، فإن إزالة الغابات تتسبب في رفع مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي.



## الجدول 1

## البلدان الأكثر تعرضاً للتهديدات المرتبطة بتغير المناخ

الجفاف	الفيضانات	العواصف	متر واحد فوق مستوى سطح البحر <sup>5</sup>	5 أمتار فوق مستوى سطح البحر	الزراعة
ملاي	بنغلاديش	الفلبين	جميع الدول الجزرية المنخفضة	السودان	
إثيوبيا	الصين	بنغلاديش	فبييت نام	هولندا	السنگال
زمبابوي	هندوراس	مدغشقر	مصر	اليابان	زمبابوي
الهند	كمبوديا	فبييت نام	تونس	بنغلاديش	مالي
موزامبيق	موزامبيق	مولدوفا	إندونيسيا	الفلبين	زامبيا
النيجر	لاو	منغوليا	موريتانيا	مصر	المغرب
موريتانيا	باكستان	هايتي	الصين	البرازيل	النيجر
إريتريا	سري لانكا	ساموا	المكسيك	فنزويلا	الهند
السودان	تايلند	تونغا	ميانمار	السنگال	ملاي
تشاد	فبييت نام	الصين	بنغلاديش	فيجي	الجزائر
كينيا	بنن	هندوراس	السنگال	فبييت نام	إثيوبيا
إيران	رواندا	فيجي	ليبيا	الدانمرك	باكستان

المصدر: المؤسسة الدولية للتنمية (2007). المؤسسة الدولية للتنمية وتغير المناخ: ضمان نجاح إجراءات التصدي لتغير المناخ في التنمية. واشنطن العاصمة: المؤسسة الدولية للتنمية.

6- وتجلت بالفعل آثار تغير المناخ على البلدان النامية. وازداد عدد الفيضانات المسجلة بأكثر من 200 في المائة فيما بين 1980-1984 و 2000-2004؛ كما سُجّلت زيادات في عواصف الرياح، وموجات الجفاف، ودرجات الحرارة الشديدة. وخلال تسعينات القرن الماضي، بلغ عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث المرتبطة بالمناخ سنوياً 200 مليون شخص في البلدان النامية، مقارنة بما عدده مليون شخص في البلدان المتقدمة.

7- وتعتبر البلدان النامية هشة بشكل خاص، ليس فقط بسبب الظروف المناخية التي تواجهها، بل وكذلك بسبب افتقارها إلى التنمية الاقتصادية. ويغلب على معظم تلك البلدان الطابع الريفي، وتعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة والموارد الطبيعية. ويعني انخفاض الدخل وتقشي الفقر تدني قدرة سكانها على التكيف مع آثار تغير المناخ؛ كما يحدّ ضعف الإمكانات من قدرة حكوماتها على توفير سياسات واستثمارات لدعم التكيف مع آثار تغير المناخ. ويشير استعراض شتينر<sup>5</sup> إلى أن تغير المناخ قد يقلل من نصيب الفرد من الدخل على مستوى العالم بنسبة تتراوح بين 5 و 20 في المائة، وأن البلدان النامية ستواجه أكبر الخسائر. وهكذا فإن الفقر يفاقم من التعرض لتغير المناخ، بينما يمكن لتغير المناخ أن يفاقم من الفقر ويقوّض التنمية المستدامة، وبخاصة في أقل البلدان نمواً. ومن الأهمية بمكان، في الجانب المقابل، أن التنمية المستدامة يمكن أن تحدّ من التعرض لتغير المناخ. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة تعميم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في عمليات صنع السياسات. ويزداد الاعتراف بذلك في البلدان النامية ذاتها: حيث يسهم الكثير منها بالفعل في الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ في سياق وثائق استراتيجياتها للحدّ من الفقر أو استراتيجياتها للتنمية المستدامة.

<sup>5</sup> استعراض شتينر ن. (2007) بشأن الآثار الاقتصادية لتغير المناخ: Cambridge University Press.

## تغيّر المناخ وفقراء الريف

8- السكان الريفيون الفقراء في البلدان النامية، الذين يعتبرون الأقل مسؤولية عن تغيّر المناخ، هم الأكثر تعرضاً لآثاره. ويمثل تغيّر المناخ تهديداً إضافياً لسبل معيشتهم غير المستقرة واستراتيجياتهم في التصدي، كما أنه يزيد من مواطن ضعفهم الحالية. وهناك اتفاق واسع على أن الإنتاج الزراعي سينخفض على الأرجح، في معظم بلدان العالم النامي، نتيجة قلة توفر المياه، وارتفاع درجات الحرارة، وعدم التيقن من مواسم النمو أو قصر مدتها، وتقلص المساحة الصالحة للإنتاج الزراعي، وظهور أنماط جديدة من الآفات والأمراض، والمعرفة المحدودة للمزارعين بطرق الاستجابة لأنماط الجوية المتغيرة. ومن المتوقع أن يتدنّى الأداء في أفريقيا إلى أسوأ مستوياته نتيجة انخفاض الغلات وتقلص المساحة الصالحة للزراعة. ويشير التحليل الذي أجراه لوبيل وآخرون<sup>6</sup> إلى أن مناطق الجنوب الأفريقي وجنوب آسيا تمثل أهم "بؤر الجوع".

9- وبحلول عام 2020، قد يتعرض زهاء 50 مليون شخص آخرين لخطر الجوع كنتيجة مباشرة لتغيّر المناخ. ومن المرجح أن يزداد هذا العدد جرّاء ارتفاع أسعار الأغذية العالمية. ولا يُستبعد في تلك الظروف أن يزداد تواتر الصراع على الأراضي وموارد المياه الشحيحة داخل المجتمعات المحلية الريفية وفيما بينها، بل وبين الدول. وسوف ينزح الكثير من السكان الريفيين الفقراء بحثاً عن الموارد أو الفرص إلى أراضٍ جديدة وإلى المناطق الحضرية، بل وإلى العالم المتقدّم؛ على أن الهجرة في حد ذاتها قد توجّب صراعات جديدة بين مختلف فئات السكان التي تتنافس على نفس الموارد. وتشكّل آثار تغيّر المناخ تهديداً إضافياً للسلام والاستقرار في دول ما بعد الصراع والدول الهشة الأخرى.

10- وأما النساء، باعتبارهن يشكّلن أغلبية فقراء العالم، فإنهن الأكثر تعرضاً لتغيّر المناخ. وسوف تقع النساء الفقيرات على الأرجح ضحايا مباشرة لكوارجت تغيّر المناخ. كما يؤثر تغيّر المناخ على سبل المعيشة اليومية لنساء الريف. وبالنظر إلى أن النساء في الكثير من البلدان النامية يتحملن الجانب الأكبر من العمل الزراعي، فسوف يتحملن على الأرجح أي زيادة في عبء العمل؛ ويعني انخفاض الإنتاج الزراعي أن عليهن مضاعفة العمل لضمان الأمن الغذائي لأسرهن. وإضافة إلى ذلك، فإن عدم انتظام سقوط الأمطار، والجفاف، وإزالة الغابات، يعني أن النساء والفتيات سيتعيّن عليهن أيضاً قضاء وقت أطول في جمع المياه وحطب الوقود. ولن يكون أمامهن في تلك الحالات سوى وقت أقل لكسب الدخل أو الالتحاق بالتعليم أو المشاركة في المؤسسات المحلية. وهكذا فإن تغيّر المناخ يهدد بمفاقمة جوانب عدم المساواة القائمة بالفعل، ويزيد من التفاوت بين النساء والرجال وقدرتهم على التصدي.

11- وبالفعل، فإن تغيّر المناخ يجعل بلوغ الهدف الإنمائي الأول للألفية تحدياً أشد صعوبة وأكثر كلفة. وبات جلياً الآن أن الشرط الأساسي لتحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية هو تعزيز قدرة السكان الريفيين الفقراء على التكيف مع آثار تغيّر المناخ.

<sup>6</sup> David Lobell, Marshall Burke, Claudia Tebaldi, Michael Mastrandrea, Walter Falcon, Rosamond Naylor "Prioritizing Science .climate change adaptation needs for food security by 2030", المجلد 319، 1 فبراير/شباط 2008.

## ثالثاً - الاستجابة العالمية لتغير المناخ

12- يبنثق الإطار الشامل للاستجابة العالمية لتغير المناخ عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ التي بدأ نفاذها في عام 1994. وقامت الأطراف الموقّعة على الاتفاقية بتنفيذ استراتيجيات وطنية غير مُلزِمة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ('التخفيف')، والتكثيف مع الآثار المتوقّعة لتغير المناخ ('التكثيف'). وتجتمع البلدان الأطراف في الاتفاقية في مؤتمرات للأطراف؛ وكان آخرها الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف الذي عُقد في بالي في ديسمبر/كانون الأول 2007.

### التخفيف وبروتوكول كيوتو

13- يتم التصدي للتخفيف في إطار اتفاقية تغير المناخ أساساً من خلال بروتوكول كيوتو، الذي دخل حيز النفاذ في عام 2005. وقد ألزم البروتوكول البلدان المتقدمة الموقّعة عليه بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 5 في المائة عن مستويات عام 1990 بحلول عام 2012. وأنشأ البروتوكول ثلاث آليات للحدّ من الانبعاثات؛ ومن أكثرها أهمية لعمل الصندوق آلية التنمية النظيفة التي تتيح للبلدان المتقدمة الاستثمار في المشروعات التي تحدّ من الانبعاثات في البلدان النامية، كبديل عن التكلفة الباهظة لتخفيض انبعاثاتها.

14- وتم الآن تسجيل أكثر من 100 مشروع لآلية التنمية النظيفة في العالم النامي. على أن الكثير من البلدان النامية تواجه مشاكل جسيمة تتعلق بتحديد وتنفيذ مشروعات آلية التنمية النظيفة (ما زال 68 بلداً نامياً يفتقر إلى الخبرة في مجال آلية التنمية النظيفة)، واتُخذت عدة مبادرات لزيادة مستوى مشاركتها. ومن أهم تلك المبادرات إطار عمل نيروبي، الذي بادر به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومجموعة البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛ وهناك مبادرة أخرى، وهي مبادرة الجهود الخاصة لمساعدة أفريقيا التي أطلقها البنك الدولي في عام 2006.

15- وتغطي المشروعات طائفة واسعة من القطاعات التي يمكن فيها الحد من إطلاق غازات الاحتباس الحراري. ويُنفذ أكثر من نصف تلك المشروعات في قطاع صناعة الطاقة؛ وأقل من الثلث بقليل في إعادة التحريج والزراعة، وترتبط أساساً باحتجاز الميثان في النظم المحسنة لإدارة السماد الحيواني، وإنتاج الطاقة الحيوية من نفايات الكتلة الحيوية. وهذه المشروعات لا تهم فقراء الريف كثيراً. والواقع أن فرص فقراء الريف للاستفادة من آلية التنمية النظيفة محدودة حالياً بالنظر إلى أن نوعية المشروعات التي يمكنهم الاستفادة منها، تنطوي في العادة على تكاليف معاملات كبيرة، مقارنة بالفوائد التي تعود عليهم من تخفيف آثار تغير المناخ، والصعوبات الكبيرة التي ينطوي عليها حالياً الترخيص بتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

### اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ كإطار للتكيف

16- اعترافاً بالاحتمالات الكبيرة لتعرض أقل البلدان نمواً لتغير المناخ، حددت الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ برنامج عمل للبلدان الأقل نمواً في 2001. ويشمل هذا البرنامج خطوطاً توجيهية لمساعدة أقل البلدان نمواً على إعداد برامج عمل وطنية

للتكيف، مع الاستعانة، عند اللزوم، بفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً. ومن المتوقع أن تتصدى تلك البرامج الوطنية للاحتياجات الملحة والفورية لأقل البلدان نمواً، والشواغل المرتبطة بالتكيف، وترتيب أولويات قائمة صغيرة بالأنشطة، بما في ذلك إجراء دراسات موجزة للمشروعات. وقام حتى الآن عدد متزايد من أقل البلدان نمواً - يبلغ عددها حالياً 38 بلداً - بإعداد برامج عمل وطنية للتكيف، وتتجه هذه البلدان نحو تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية. كما أطلقت الاتفاقية في عام 2005 برنامج عمل نيروبي المتعلق بآثار تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه بهدف مساعدة جميع البلدان على تحسين فهمها وتقديرها لآثار تغير المناخ، واتخاذ قرارات مدروسة بشأن الإجراءات والتدابير العملية للتكيف.

17- ويوجد حالياً أربعة مصادر تمويلية دولية لمساعدة البلدان النامية على التكيف مع تغير المناخ، وجميعها تخضع لإشراف مرفق البيئة العالمية. وهذه المصادر هي: الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً، الذي يساند إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف؛ والصندوق الخاص لتغير المناخ؛ والأولوية الاستراتيجية المتعلقة بالتكيف، التي وضعت في إطار الصندوق الاستثماري التابع لمرفق البيئة العالمية بعنوان "تجريب اتباع نهج تنفيذي للتكيف"؛ وصندوق التكيف الجديد في إطار بروتوكول كيوتو الذي سيدعم مشروعات التكيف في البلدان النامية، الأطراف في البروتوكول. ومن خلال الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً، والصندوق الخاص لتغير المناخ، والأولوية الاستراتيجية المتعلقة بالتكيف، وفر مرفق البيئة العالمية ما يقرب من 290 مليون دولار أمريكي لأنشطة التكيف بحلول عام 2007. وسوف يمول صندوق التكيف في إطار بروتوكول كيوتو من خلال فرض رسوم نسبتها 2 في المائة على مشروعات آلية التنمية النظيفة، وهو ما تشير التوقعات إلى أنه سيحقق ما يتراوح بين 100 مليون دولار و500 مليون دولار أمريكي بحلول 2012، ليصبح بذلك المصدر الرئيسي لتمويل أنشطة التكيف في البلدان النامية.

#### مصادر التمويل الأخرى للتكيف والتخفيف

18- جميع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الرئيسية لديها برامج للتصدي لتغير المناخ، وتمول في معظمها من خلال الأموال التكميلية، أو أموال الأمانة من الجهات المانحة الثنائية. ومثال ذلك أن البنك الدولي يدير مجموعة من صناديق واعتمادات التخفيف بقيمة تزيد عن 2 مليار دولار أمريكي؛ كما اتخذ كل من المصرف الأفريقي للتنمية والمصرف الآسيوي للتنمية مبادرات محددة لدعم التخفيف من آثار تغير المناخ. وجميع تلك المؤسسات تسعى إلى دمج قضايا التكيف في عمليات الإقراض التي تنفذها. كما وفرت وكالات التمويل الثنائية تمويلاً لأنشطة التكيف: حيث بلغ مجموع التمويل في عام 2007 ما قيمته 110 ملايين من الدولارات الأمريكية تقريباً لأكثر من 50 مشروعاً في 29 بلداً. كما يتوفر التمويل لأنشطة التخفيف من خلال ما يطلق عليه سوق الكربون الطوعية التي انبثقت خارج إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وهذه السوق، المستقلة عن أهداف وسياسات الحكومات، تتيح الفرصة أمام المشروعات التجارية والمنظمات غير الحكومية والأفراد للمساهمة في عملية الموازنة من خلال شراء أرصدة انبعاثات الكربون لأسباب تتراوح بين تلبية أهدافها الاختيارية بشأن تخفيض الانبعاثات، أو المساعدة على التصدي لتغير المناخ، أو المساعدة على الحد من أثر ما تخلفه من انبعاثات كربونية.

### نحو مرحلة ما بعد كيوتو

19- في ديسمبر/كانون الأول 2007، اتفقت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ في بالي، على خريطة طريق بالي، التي تحدّد الخطوات "الأساسية لتأمين مستقبل المناخ". وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية التي أسفرت عنها خريطة طريق بالي في وضع خطة عمل بالي التي تسعى إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية وتوفير إطارٍ للتفاوض على مزيد من الإجراءات لمرحلة ما بعد كيوتو وما بعد عام 2012. وتدعو خطة العمل إلى سلسلة من الإجراءات من جانب البلدان المتقدمة والنامية، في المجالات الأربعة للتخفيف والتكيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتوفير الموارد المالية والاستثمارات. وفي عام 2009، استجتمتع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في كوبنهاغن، بهدف الاتفاق على معاهدة عالمية جديدة لمرحلة ما بعد عام 2012. على أنه سيتعيّن حسم الكثير من القضايا قبل التوصل إلى اتفاق.

### دور منظومة الأمم المتحدة

20- وضع الأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، مسألة تغيّر المناخ على رأس جدول الأعمال المشترك بين الوكالات. وانطلقت منظومة الأمم المتحدة، بتوجيه من مجلس الرؤساء التنفيذيين، في بذل جهود طموحة لإعداد وتقديم مساهمات منسّقة في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ بالتزامن مع الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف الذي عُقد في بالي. وحدّدت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، التي يرأسها رئيس الصندوق لينارت بوغه، القطاعات ذات الأولوية والمجالات المحدّدة للدعم من منظومة الأمم المتحدة، وهي: التكيف؛ ونقل التكنولوجيا؛ وبناء القدرات؛ والحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات؛ وتمويل تدابير التخفيف. وسوف تكفل الأولويات الفورية أن منظومة الأمم المتحدة توفّر الدعم التشغيلي المنسق وتسهم في تحقيق نتائج فعّالة خلال الدورتين المقبلتين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ المقرر عقدهما في بوزنان، بولندا، في ديسمبر/كانون الأول 2008، وفي كوبنهاغن في ديسمبر/كانون الأول 2009.<sup>7</sup>

## رابعا - تجربة الصندوق والدروس المستفادة حتى الآن

21- عمل الصندوق باستمرار على مدى الأعوام الثلاثين الفائتة على دعم السكان الريفيين الفقراء الذين يعيشون ويعملون في ظروف مهمشة أو في ظروف زراعية وإيكولوجية غير مواتية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمعرّضة للجفاف؛ وفي المناطق التي تتخفّض وتتدهور فيها خصوبة التربة؛ وفي المناطق التي تتدهور فيها الأراضي من خلال فرط الاستخدام؛ وفي المناطق الساحلية المعرّضة للفيضانات؛ وفي مناطق مستجمعات المياه التي تتسبب فيها الزراعة على المدرجات الشديدة الانحدار في تآكل سفوح

<sup>7</sup> اتخذ الأمين العام أيضاً مبادرة "تخضير الأمم المتحدة" لجعل مباني الأمم المتحدة وعملياتها أكثر مراعاة للمناخ، حتى تغدو الأمم المتحدة قدوة يحتذى بها. وقام مجلس الرؤساء التنفيذيين بمتابعة ذلك، مع التعهّد بأن تقوم الوكالات بنهاية عام 2009، بما يلي: تقدير انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بما يتفق والمعايير الدولية المقبولة؛ وبذل جهود للحد قدر المستطاع من الانبعاثات؛ وتحليل آثار التكاليف واستكشاف طرائق الميزانية، بما في ذلك التشاور مع الهيئات الرئاسية حسب الاقتضاء، لشراء أرصدة انبعاثات الكربون للوصول في نهاية المطاف إلى الحياد المناخي. ويبدّل الصندوق جهوداً جادة لتنفيذ هذا البرنامج (انظر الوثيقة (EB 2007/92/INF.7).

التلال. ويقع 70 في المائة من المشروعات المدعومة من الصندوق بالكامل في تلك البيئات. ووجه الصندوق عناصر الدعم الرئيسية لمساعدة السكان الريفيين الفقراء على إدارة مواردهم الطبيعية (المياه والأراضي والملكية العامة، فضلاً عن الأراضي المملوكة للأفراد) بصورة أكثر استدامة، وزيادة إنتاجيتهم الزراعية، والحد من تعرضهم للصدمات المناخية. ويجري جانب كبير من هذا العمل في ظل تغيرات متمثلة في ازدياد الكثافة السكانية، وتدهور الموارد الطبيعية، والظروف المناخية التي تخيم عليها بشكل متزايد أجواء من عدم التيقن وتزداد صعوبة التنبؤ بها.

### التركيز على التكيف

22- تشكل مساعدة السكان الريفيين الفقراء على التكيف مع الظروف المناخية غير المستقرة جزءاً من العمل الأساسي للصندوق، وهو ما سعت إلى تحقيقه نسبة كبيرة من مشروعاته التي يدعمها خلال السنوات الثلاثين الماضية. وبات التركيز على تلك القضايا خلال السنوات الأخيرة أكثر وضوحاً، وهو ما أفضى بشكل متزايد إلى تكوين شراكات مع الوكالات الأخرى، مثل مرفق البيئة العالمية. وحدد استعراض داخلي للمشروعات المدعومة من الصندوق أربعة أنواع من الأنشطة المرتبطة بالتكيف، هي: (أ) تحسين التقنيات والتكنولوجيات الزراعية؛ (ب) الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية؛ (ج) تدعيم آليات التصدي والاستعداد للمخاطر للتخفيف من أثر الكوارث؛ (د) تنويع سبل كسب العيش للحد من المخاطر.

23- تحسين التكنولوجيات والتقنيات الزراعية. ركزت مشروعات الصندوق في العادة على زيادة إنتاجية المحاصيل، والحد من مخاطر تلف الإنتاج، وتشجيع تنويع المحاصيل.

24- وساعدت المشروعات المنفذة في المناطق القاحلة صغار المزارعين على تحسين إدارة الموارد المائية الشحيحة، وتحسين خصوبة وبنية التربة، ووقف التدهور البيئي، والتصدي للمستويات المرتفعة لملوحة التربة. وشكل البرنامج الخاص من أجل البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى المتأثرة بالجفاف والتصحر، في الفترة من 1985 حتى 1995 منطلقاً قوياً للاستجابة للقضايا المناخية في الإقليم. وهذا البرنامج الذي كان يرمي تحديداً إلى التخفيف من أثر الجفاف، وزيادة الأمن الغذائي، ووقف عملية التصحر، ركز في تدخلاته على الري الصغير، والحفاظ على التربة، والبحوث المتعلقة بالمحاصيل الغذائية التقليدية، وترتيبات التسويق، والأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل. وأسهمت الدروس المستفادة من هذا البرنامج الخاص في المبادرات التي اتخذت مؤخراً في الإقليم. وهكذا فإن برنامج التنمية الريفية المستدامة في بوركينا فاسو ساند تطبيق التكنولوجيات الزراعية الجديدة لتعزيز صون التربة والمياه؛ وساعد مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والزراعي في غاش باركا في إريتريا، المعرضة للجفاف، على تحسين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات، والزراعة التي تحافظ على الموارد الطبيعية والري على نطاق الصغير؛ وأما في السنغال، التي يزداد فيها التصحر، فقد شجع الصندوق استخدام الري بالتنقيط من خلال مشروعه للتنمية الزراعية في إقليم ماتام.

25- وفي المقابل، فقد اهتمت المشروعات في المناطق الرطبة بعواقب الأعاصير والفيضانات وارتفاع مستويات سطح البحر. ومثال ذلك أن مشروع التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في بنغلاديش كان يهدف إلى نقل التكنولوجيات من قبيل الجسور الصغيرة ونظم الصرف التي عززت من

قدرة صغار المزارعين على مواجهة الفيضانات المتزايدة، أو الفيضانات المبكرة والمتأخرة، أو الانحسار المبكر للفيضانات.

26- ويقيم الصندوق شراكة راسخة منذ أمد بعيد مع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وركزت المنح، المقدمة إلى مراكز البحوث الأعضاء في العادة، على استحداث واختبار أنواع من المحاصيل الملائمة للظروف المحلية والقادرة على تحمل الإجهاد استجابة لقاعدة الموارد والقدرات وأولويات الإنتاج بين صغار المزارعين. وشملت أمثلة ذلك دعم الصندوق للمركز الدولي لتحسين الذرة والقمح من أجل استحداث أنواع من الذرة القادرة على تحمل الجفاف وتقديمها إلى المزارعين الفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء، كما قدّم الصندوق منحة إلى المعهد الدولي لبحوث الأرز من أجل تشجيع تكييف وتبادل تكنولوجيات إنتاج الأرز بين المزارعين في النظم الزراعية الإيكولوجية لإنتاج الأرز في المناطق المعرضة للفيضانات في جنوب وجنوب شرق آسيا.

27- **إدارة الموارد الطبيعية.** تتسم موارد الملكية العامة من قبيل المراعي والغابات والموارد السمكية، بأهمية بالغة في سبل عيش السكان الريفيين الفقراء. على أن التدهور البيئي الذي تفاقمه آثار تغير المناخ في الكثير من بلدان العالم النامي، تهدد سبل وصول السكان الريفيين الفقراء إلى تلك الموارد. ويوجه الصندوق ثلث قروضه تقريباً لإدارة الموارد الطبيعية التي يعتمد الكثير منها على النهج القائمة على المجتمع المحلي في إدارة موارد الملكية العامة.

28- وتمثل المراعي مورداً رئيسياً في كثير من الأقاليم: فقد ساعد مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي من المغرب على استصلاح أكثر من 460 000 هكتار من أراضي المراعي، بينما ساعد المزارعين على استخدام وصون هذا المورد الرئيسي بصورة مستدامة. وفي إطار المرحلة الثانية من المشروع، تم إعداد مقترحات لتشجيع أنشطة التكيّف مع تغير المناخ؛ التي سيجري تعزيزها بمنحة إضافية من مرفق البيئة العالمية. وأما مشروع التكيّف في قطاع الثروة الحيوانية في منغوليا الذي سيمول من خلال الصندوق الخاص لتغير المناخ التابع لمرفق البيئة العالمية فيرمي إلى زيادة قدرة النظام الحيواني في منغوليا على التصدي للظروف المناخية المتغيرة، من خلال تعزيز إدارة الموارد الطبيعية، وحماية إمدادات مياه المراعي من الظروف المناخية، وبناء قدرة مجموعات الرعاة على التصدي لتغير المناخ. كما عمل الصندوق في السنوات الأخيرة على منع الصراع بين مختلف مستعملي نفس الموارد (مثل المزارعين والرعاة) وذلك من خلال تشجيع التفاوض على حلول لإدارة الموارد، وهو نهج يسعى إلى تحقيقه برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان في السودان، من خلال إنشاء معابر لهجرة الحيوانات.

29- وتساهم إزالة الغابات بدور مباشر في تغير المناخ والتدهور البيئي، وتؤدي في كثير من الأحيان بالأسر الريفية الفقيرة إلى قاع الفقر. وتصدى مشروع تطوير الغابات وزراعة الأعلاف في أراضي التلال المستأجرة في نيبال لمسألة الوصول المفتوح إلى الغابات والتدهور الذي يصاحب ذلك، من خلال تأجير قطع صغيرة من أراضي الغابات المتدهورة لما عدده 1 800 من الأسر الشديدة الفقر بعقود أمدها 40 عاماً. وخلص أحد التقييمات إلى أن هذا النهج لم يقلل فحسب من مستويات الفقر بين أفراد تلك المجموعات، بل نجح أيضاً في كفالة الانتعاش البيئي وإعادة نمو الغابات. وفي كينيا، يسعى المشروع

الرائد لإدارة الموارد الطبيعية في شرق جبل كينيا إلى وقف التدهور البيئي، والفيضانات، وموجات الجفاف التي تنجم عن إزالة الغابات والممارسات الزراعية غير الملائمة. كما يسعى في الوقت ذاته إلى كفالة سبل العيش المستدامة للأسر الريفية الفقيرة. وتركز الأنشطة على إدارة وتنمية مستجمعات المياه القائمة على المجتمع المحلي في المناطق المحمية؛ والحفاظ على النظم الإيكولوجية وإدارتها، بما في ذلك إصلاح الغابات؛ والحد من الصراع بين البشر والحياة البرية، وهو ما يشكل أولوية للمزارعين في المناطق المتاخمة للمتنزه الوطني لجبل كينيا.

30- ويرمي العديد من المشروعات إلى تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي الحدية. ومن أمثلة ذلك، مشروع التنمية الريفية المستدامة للمناطق شبه الجافة في ولايتي فلكون ولارا في جمهورية فنزيبلا البوليفارية، الذي يعمل في 28 من مستجمعات المياه الصغيرة لإصلاح المناطق المتدهورة والأخذة في التدهور، وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ومن الأساسي للتكثيف تحسين الإدارة الساحلية في المناطق المعرضة للفيضانات. وفي إطار برنامج إنعاش المنطقة الساحلية وإدارة الموارد في سري لانكا، تم اقتراح منحة لمرفق البيئة العالمية (في إطار البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى) لاستخدام النهج المجتمعي في إصلاح ثلاثة نظم إيكولوجية ساحلية على طول الساحل الشرقي الذي عصفت به أمواج المد الزلزالي، وهي مناطق أشجار المنغروف، والبحيرات الساحلية، والكثبان الرملية، من أجل تحسين قدرتها على الصمود في وجه التقلبات المناخية والحد من هشاشة السكان.

31- **الاستعداد للمخاطر والتصدي لآثار الكوارث.** ركز دعم الصندوق على مجالين عامين. أولاً، استخدم الصندوق دعمه لمساعدة السكان الريفيين على تحسين استعدادهم لمواجهة المخاطر في المستقبل بمزيد من الفعالية، من خلال دعم تطوير نظم الإنذار المبكر، وخطط التأهب للفيضانات والجفاف على السواء. ففي بنغلاديش على سبيل المثال، ساعد مشروع التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة الأسر الريفية الفقيرة المتضررة من إعصار عام 1991 على تحسين حماية منازلهم ضد الفيضانات، وإنشاء 10 مراكز للإيواء من الأعاصير. وأنشئت نظم للإنذار البيئي في إطار برنامج إدارة الموارد في غرب السودان ومشروع تنمية مجتمعات المراعي في إثيوبيا، لتمكين السكان الريفيين من تكييف سبل معيشتهم مع الآثار المتوقعة للجفاف؛ بينما سينشئ برنامج التنمية الريفية المتكاملة في كيدال في مالي نظاماً لرصد المخاطر البيئية من قبيل الجفاف والجراد وأمراض الحيوانات، وسيتمكن من اتخاذ تدابير للتخفيف من آثارها.

32- ويشمل المجال الثاني للدعم المقدم من الصندوق إدارة المخاطر الناجمة عن التقلبات الجوية، وحماية المزارعين من التعرض لها. وفي الصين حيث يتعرض المزارعون بانتظام لتلف المحاصيل نتيجة اضطراب الأنماط الجوية، شارك الصندوق في تمويل مبادرة لوضع وتنفيذ نظام للتأمين ضد المخاطر الجوية على أساس رقم قياسي.<sup>8</sup> وهذه المبادرة الممولة بأموال خاصة وعامة تؤمن دخل السكان الريفيين الفقراء ضد المخاطر الجوية عن طريق كسر نمط المخاطر المتكررة المتمثلة في 'صدمة قصيرة الأجل - أثر طويل الأجل'. ومن المزمع إطلاق مبادرة مماثلة ترمي تحديداً إلى التصدي للمخاطر

<sup>8</sup> يقدم الصندوق تمويله في إطار مبادرة تعميم الابتكار، الممولة من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة.



الناجمة عن تغيّر المناخ في إطار مشروع التكيّف في قطاع الثروة الحيوانية في منغوليا بتمويل مشترك بين مرفق البيئة العالمية والصندوق الخاص لتغيّر المناخ.

33- **تنويع سبل المعيشة للحد من الضعف.** الهدف من تعزيز مصادر الدخل خارج الزراعة هو الحد من تعرّض الأسر الريفية الفقيرة لخسائر المحاصيل والثروة الحيوانية بسبب المناخ. وهناك نهج يتمثل في دعم المجتمعات المحلية الريفية لتمكينها من الاستغلال المستدام لقاعدة مواردها الطبيعية الأوسع. وتم تشجيع السياحة الإيكولوجية من خلال مشروعات من قبيل مشروع التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية الريفية والأصلية في الإقليم الشمالي الغربي شبه القاحل من المكسيك، ومشروع تحسين سبل الرزق في منطقة الهمالايا في الهند. وهذه المشروعات الموجهة إلى السكان الأصليين تهدف إلى الحد من الاعتماد على الأنشطة القائمة على الزراعة وتعزيز التحوّل نحو الأنشطة غير الزراعية؛ كما تشجع الإدارة المحسّنة للموارد الطبيعية. وتعمل رابطة تجارة المنتجات الطبيعية في أفريقيا، وهي رابطة تجارية إقليمية مدعومة من الصندوق ويحركها القطاع الخاص، على بناء سلاسل القيمة العالمية (وبخاصة في مجال مستحضرات التجميل، والمكمّلات التغذوية، وأسواق الرعاية الصحية) للمنتجات الطبيعية المستخلصة من أنواع الأشجار والنباتات في مجتمعات السكان الأصليين، والتشجيع في الوقت ذاته على استغلالها بشكل مستدام. وجميع المواد الخام للمنتجات الطبيعية التي يوردها أعضاء الرابطة يقوم المنتجون الريفيون الفقراء، الذين تمثّل النساء 90 في المائة منهم، بجمعها من البيئة البرية.

34- كما يساعد الصندوق السكان الريفيين الفقراء على توسيع مصادر دخلهم بطرق أخرى. ويسعى مشروع الإدارة المجتمعية للموارد في سونامغانج، الذي يُنفذ في إحدى مقاطعات بنغلاديش المعرضة للفيضانات، إلى تنويع خيارات كسب العيش بين الأسر المعدّمة والحديّة وأسر صغار المزارعين، مع التركيز بشكل خاص على النساء. ويساعدهم المشروع على زيادة دخلهم غير الزراعي عن طريق تيسير وصولهم إلى خدمات الادخار والائتمان القروية، ودعم أنشطة التجهيز الزراعي والتسويق. كما يعزّز المشروع أنشطة تطوير البنية الأساسية التي تتطلب عمالة كثيفة، مثل أنشطة الحماية من تآكل التربة في القرى، ومرافق التخزين لتوفير فرص العمل والحد من مخاطر التعرية والفيضانات.

### أنشطة التخفيف

35- تجارب الصندوق في التخفيف محدودة، ولكن بعض أنشطته التي تركز على تعزيز مصادر الطاقة المتجددة والوقود الحيوي وإعادة التحريج وتحسين استخدام الأراضي وممارسات إدارتها، تسهم بدور غير مباشر في التخفيف.

36- ويدعم الصندوق مشروعين في الصين لتشجيع إنتاج الطاقة المتجددة كأداة للحد من الفقر والتخفيف من آثار تغيّر المناخ. ويعزّز مشروع تخفيف وطأة الفقر في غانكسي الغربية وحدات الكتلة الحيوية الأسرية، التي تحوّل النفايات البشرية والحيوانية إلى خليط من الميثان وثنائي أكسيد الكربون لاستخدامه في الإنارة والطهي. وبحلول عام 2006، قامت 30 000 أسرة تقريبا بإنشاء صهاريج للغاز الحيوي، مما ساعد على توفير 7 500 هكتار من الغابات سنوياً. ويعني ذلك توفير 60 يوماً، كانت تقضيها نساء تلك الأسر سنوياً في جمع الحطب والعناية بالموافد. وسوف يساعد برنامج التنمية الريفية المستند إلى الوحدات القياسية في إقليم سينجيانغ أويعور ذي الحكم الذاتي، السكان الريفيين الفقراء في المناطق التي لا تغطيها شبكات

الطاقة لتركيب نظم للطاقة الشمسية تلبي احتياجاتهم من الطاقة، وهو نشاط سيسهم أيضاً في الحد من انبعاثات الكربون. كما يدعم الصندوق مبادرات البحوث العالمية لصالح الفقراء في مجال إنتاج الوقود الحيوي، لتوفير وقود الطهي النظيف في الأسواق باستخدام المواد الأولية التي لا تهدد الأمن الغذائي، وتفي باحتياجات الطاقة على الصعيدين المحلي والوطني.

37- ويمكن لصغار المزارعين المساهمة بدور مهم في التخفيف من آثار تغيّر المناخ، حيث يمكنهم توفير مجموعة واسعة من الخدمات البيئية التي تسهم في عزل الكربون والحد من الانبعاثات الكربونية. وتشمل تلك الخدمات زراعة الغابات والحفاظ عليها، وإدارة المراعي وأراضي زراعة الأرز، وتنفيذ مبادرات حماية مستجمعات المياه التي تحد من إزالة الغابات وتآكل التربة ومخاطر الفيضانات. على أن صغار المزارعين قَلماً يحصلون على تعويض مقابل تلك الخدمات. ويمكن لمدفوعات الخدمات البيئية وغيرها من نظم المكافآت أن توفر نهجاً لتحديد أسعار تلك الحوافز، ويمكن أن تمثل آلية فعالة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ لصالح الفقراء. وتشمل البحوث المدعومة من الصندوق في هذا المجال ما يلي:

- برنامجان للبحوث العملية، هما برنامج المركز العالمي للحراثة الزراعية لاستحداث آليات من أجل مكافأة فقراء المرتفعات مقابل الخدمات البيئية في آسيا؛ وبرنامج المكافآت المناصرة للفقراء مقابل الخدمات البيئية في أفريقيا، والغرض من هذين البرنامجين هو استحداث وتجريب آليات لمكافأة السكان الريفيين الفقراء في آسيا وأفريقيا مقابل خدماتهم البيئية؛
- ائتمانات المياه الخضراء، وهي آلية تجريبية في حوض نهر تانا في كينيا، ويجري تطويرها حالياً بالتعاون مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون وجهات شريكة أخرى، من أجل تحويل الأموال النقدية أو الفوائد الأخرى إلى السكان الريفيين مقابل أنشطة إدارة المياه؛
- توفير التمويل لتمكين هيئة الاتجاهات الحرجية، وهي منظمة لا تستهدف الربح يقع مقرها في واشنطن العاصمة، ومجموعة كاتومبا، وهي شبكة دولية من الأفراد الذي يشجعون أنشطة مدفوعات الخدمات البيئية، من تطوير مركز للمعارف المتعلقة بأسواق مدفوعات الخدمات البيئية في أفريقيا، وبناء قدرة أصحاب المصلحة القائمين بتنفيذ مشروعات مدفوعات الخدمات البيئية لصالح المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة في أفريقيا، وتقاسم الدروس المستفادة، وتخطيط استراتيجية للاستثمار في مبادرات مدفوعات الخدمات البيئية لصالح الفقراء في أفريقيا.
- التعاون المقترح مع المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، من أجل تحديد خيارات السياسات التي تمكن السكان الريفيين الفقراء من الاشتراك في أنشطة التخفيف من آثار تغيّر المناخ والاستفادة من أسواق المناخ. وسوف يركّز هذا العمل بشكل خاص على استخدام الأراضي، وتغيّر استخدام الأراضي والحراثة، وسيحلل الأساليب الممكنة لتعميم التخفيف من انبعاثات الكربون في المشروعات المدعومة من الصندوق.

## خامساً - النهج المتطور للصندوق لإزاء تغيّر المناخ

38- يُحدّد الإطار الاستراتيجي للصندوق 2007-2010 الأهداف الاستراتيجية للصندوق ومجالات عمله المواضيعية. كما يعترف الإطار الاستراتيجي بأن تغيّر المناخ في أنحاء كثيرة من العالم النامي يتسبب

بصورة متزايدة في عدم استقرار الظروف الجوية التي، إلى جانب التدهور البيئي بفعل الإنسان، تزيد من هشاشة أفقر الأسر الريفية. ولذلك فإن نهج الصندوق إزاء تغيير المناخ يستمد جذوره من إطاره الاستراتيجي الذي يدعم تحقيق أهدافه؛ ويحدد مجالات العمل المواضيعية، ويركز حصرياً على قضايا تغيير المناخ بالنظر إلى أنها تؤثر على السكان الريفيين الفقراء في البلدان النامية.

39- وانطلاقاً من ذلك، فإن نهج الصندوق إزاء تغيير المناخ يستفيد من جوانب قوته الأساسية:

- فهم قضايا تغيير المناخ، مع الاعتراف بالتفاوت الواسع في المخاطر المناخية التي تواجهها مختلف البلدان والمجتمعات المحلية الريفية الفردية؛
- اتباع نهج يمكن السكان الريفيين الفقراء أنفسهم من تحديد مشاكلهم وأولوياتهم المتعلقة بتغيير المناخ، ويستفيد من معارفهم، ويعترف باحتمالات تباين تجارب واحتياجات النساء والرجال؛
- التركيز على تعزيز قدرة السكان الريفيين الفقراء على الصمود في الأجل الطويل في وجه تغيير المناخ، وبناء قدراتهم على الانتعاش في أعقاب الصدمات المرتبطة بالمناخ، بدلاً من تقديم الدعم في حالات الطوارئ التي تعقب تلك الصدمات مباشرة؛
- اتباع نهج عريض في دعم سبل عيش السكان الريفيين الفقراء بحيث يشمل الإنتاج الزراعي، وإدارة الموارد الطبيعية، والاستعداد للمخاطر ومواجهة الكوارث، وتنويع سبل العيش للحد من المخاطر؛
- استخدام التجريب الميداني والبحث التكتيقي لاستحداث تكنولوجيات جديدة، ونهج مبتكرة وممارسات تكتيكية لتعزيز القدرة على الصمود وتحديد فرص جديدة للتخفيف؛
- استخدام الموارد المالية للصندوق لتعبئة التمويل الإضافي المرتبط بتغيير المناخ؛
- تكوين شراكات لدعم المبادرات التي تتصدى لتأثيرات تغيير المناخ على السكان الريفيين الفقراء.

#### العمليات

40- بينما يتصدى الكثير من المشروعات المدعومة للصندوق لقضايا التكيف مع تغيير المناخ، فإن التحدي الفوري المائل أمام الصندوق يكمن في كفاءة أن جميع أنشطة الصندوق على المستوى القطري تستند باستمرار إلى فهم الآثار المحتملة لتغيير المناخ؛ وأنها تراعي ذلك حسب اللزوم وحسب الاقتضاء. ويتيح نموذج التشغيل في الصندوق مجموعة من الوسائل والعمليات الجديدة، التي يتزايد استخدامها، لكفاءة توجيه الاهتمام باستمرار إلى قضايا تغيير المناخ في الاستراتيجيات القطرية وفي تصميم المشروعات وتنفيذها.

41- وتتضمن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، المستندة إلى النتائج بشكل متزايد، إشارات واضحة إلى تغيير المناخ بين العوامل المؤثرة على القطاع الزراعي والفقير الريفي في البلدان المعنية. والواقع أن 12 من بين 15 من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي عرضت على دورات المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2007، وأبريل/نيسان 2008، وجميع برامج الفرص الاستراتيجية

القطرية الثمانية التي عُرضت على الدورتين الأخيرتين، تتصدى لقضايا تغيّر المناخ في السياقات القطرية المحدّدة.<sup>9</sup>

42- وإذا كان برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية يحدّد قضايا تغيّر المناخ بأنها تشكّل عاملاً رئيسياً ومتزايد الأهمية في الفقر الريفي، فإن ذلك سيؤثر على تصميم المشروعات. وعلاوة على ذلك فإن عملية تصميم المشروعات، بالنظر إلى أنها تعتمد أولاً وقبل كل شيء على تحليل سُبل عيش المجتمعات المحلية المستهدفة، فإنها تشمل بشكل متزايد تحليل قضايا تغيّر المناخ التي تمس تلك المجتمعات المحلية، واستجاباتها الراهنة لتلك القضايا. وفي الحالات التي تنتم فيها تلك القضايا بأهمية حاسمة في سُبل عيش الفئات المستهدفة، فإنها تعالج أثناء تصميم المشروع، وفي العادة على النحو المبين في القسم الرابع أعلاه.

43- وسعيًا نحو زيادة التركيز على القضايا البيئية في عمليات الصندوق، بما في ذلك القضايا المرتبطة بتغيّر المناخ، يجري حالياً وضع إجراءات جديدة للتقييم البيئي والاجتماعي.<sup>10</sup> وسوف تستفيد تلك الإجراءات من النهج المتطورة التي يتبناها المجتمع الدولي في معالجة تلك القضايا بغرض كفالة ما يلي: (أ) أن أنشطة الصندوق تشمل مبادئ الاستدامة البيئية، وتوسع الفرص إلى الحد الأقصى، وتعزز سُبل عيش السكان الريفيين الفقراء؛ (ب) مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية في الوقت المناسب عند اللزوم. وتتطلب الإجراءات تعميم التقديرات البيئية الاستراتيجية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وإعداد مذكرات الاستعراض البيئي والاجتماعي لجميع المشروعات التي تدخل ذخيرة المشروعات. ويجب إجراء تقديرات للأثر البيئي والاجتماعي لجميع المشروعات التي قد تتطوي على آثار بيئية واجتماعية ملموسة.

44- وتدخل قضايا تغيّر المناخ تماماً في صلب عمليتي تحسين وتقييم جودة تصميم المشروعات. وتسعى العمليتان صراحة نحو كفالة: (أ) أن تقديرات مخاطر المشروعات تولي اهتماماً كافياً للحدّ من تعرّض أصحاب الحيازات الصغيرة لعدم التيقن المناخي المتزايد، بما في ذلك تغيّر المناخ؛ (ب) أن تدابير تخفيف المخاطر موثوقة، ويمكن تنفيذها، وتستجيب بدرجة كافية لاستنتاجات الفحص البيئي وعمليات تحديد النطاق أو عمليات التقييم. وتكفل تلك العمليات أن تتصدى جميع المشروعات المعروضة على المجلس التنفيذي لقضايا تغيّر المناخ بصورة ملائمة.

45- وبالنظر إلى أن الصندوق يتولى الإشراف المباشر على نسبة متزايدة من المشروعات التي يمولها، فسوف يكون قادراً بشكل متزايد على كفالة تركيز المشروعات تماماً على المعوقات التي تمنع السكان الريفيين المستهدفين من زيادة دخلهم وتحسين أمنهم الغذائي. وبالنظر إلى أن تغيّر المناخ هو الذي يحدّد تلك المعوقات، فإن عملية الإشراف يمكن استخدامها لمساعدة مدراء المشروعات على كفالة هذا التركيز والحفاظ عليه. ومثال ذلك أن مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو في سوازيلند قد أعيد تصميمه لمراعاة قضايا تغيّر المناخ بفضل الإشراف المباشر.

<sup>9</sup> هذه هي برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لأفغانستان، وبوليفيا، وكمبوديا، والأردن، ومالي، والمكسيك، وملدوفا، واليمن.  
<sup>10</sup> هذه الخطوط التوجيهية، التي من المتوقع إصدارها خلال النصف الثاني من عام 2008، ستحل محل الإجراءات الإدارية للتقييم البيئي في دورة المشروعات (1994) المعمول بها حالياً في الصندوق.

### المناصرة على صعيد السياسات

46- يستمد الصندوق دوره على صعيد السياسات حتى الآن من مهمته الموكولة إليه. وقد ركز الصندوق بشكل خاص على: (أ) كفالة عدم فصل التدابير العالمية للتكيف والتخفيف عن جهود المجتمع الإنمائي الدولي للحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) لفت الانتباه إلى احتياجات المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة للتكيف مع تغير المناخ، والفرص التي قد تتاح لهم للمساهمة في التخفيف من آثاره؛ (ج) تحسين سبل وصول المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة إلى فرص التمويل المطلوب للتكيف والتخفيف.

47- وحقق الصندوق مشاركته أساساً من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ومثال ذلك أن الصندوق شارك بدور نشط في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف الذي عُقد في بالي؛ ويشارك الصندوق حالياً في مجموعة من حلقات العمل التي يجري تنظيمها في إطار الاتفاقية، والتي سنثري الدورات المقبلة لمؤتمر الأطراف في بوزنام وكوبنغاغن بمعلومات ومقترحات إضافية بشأن خطة عمل بالي. كما أثر الصندوق على العمليات المرتبطة بالاتفاقية من خلال آليات التنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى. ومن أمثلة ذلك، العرض الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة في بالي، وتضمن نظرة عامة على جهود التنسيق في منظومة الأمم المتحدة استناداً إلى أعمال اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى وفريقها العامل المعني بتغير المناخ.

### المسؤوليات التنظيمية وبناء القدرات

48- تقع المسؤولية عن قضايا تغير المناخ على عاتق المنظمة بأسرها. وتقع المسؤولية الأولى عن التصدي لقضايا المناخ، على المستوى القطري وفي دورة المشروعات، على دائرة إدارة البرامج، وبخاصة شعبها الإقليمية الخمس. وهذه الشعب تدعمها وحدة البيئة العالمية وتغير المناخ التي أنشئت مؤخراً<sup>11</sup> التي تمثل الذراع التقنية المسؤولة عن قضايا تغير المناخ في دائرة إدارة البرامج، وتدعم عمليات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميم المشروعات. وتقع المسؤولية عن تحسين الجودة على شعبة المشورة التقنية في دائرة إدارة البرامج، بينما يتولى مكتب نائب رئيس الصندوق إدارة ضمان الجودة. وتتولى شعبة السياسات في دائرة الشؤون الخارجية الإمساك بزمام القيادة في أنشطة الصندوق في مناقشات السياسات العالمية، وتتولى رئاسة مجموعة استعراض السياسات المعنية بتغير المناخ التي تدعمها دائرة إدارة البرامج في كلا المجالين.

49- ومن القضايا ذات الأهمية الرئيسية للصندوق بناء قدرة المقر على التعامل مع قضايا تغير المناخ. ويجري دعم مبادرتين في إطار مبادرة تعميم الابتكار تحقيقاً لهذه الغاية. أما المبادرة الأولى، فهي بعنوان "تعزيز قدرة الصندوق على تعميم التكيف مع تغير المناخ في عملياته" وتركز على: (أ) استعراض تجارب الوكالات الإنمائية الأخرى في تعميم التكيف مع تغير المناخ في عملياتها؛<sup>12</sup> (ب) إجراء

<sup>11</sup> وحدة مرفق البيئة العالمية سابقاً التي أنشئت في عام 2004 لتعزيز دور الصندوق كوكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية.  
<sup>12</sup> قام عدد من الوكالات بوضع أطر ومنهجيات لتعميم التكيف على المستوى القطري، ويمكن للصندوق أن يستفيد منها. وتشمل أمثلة ذلك مبادرة مصرف التنمية الأفريقي التي بعنوان: "مهما يكن الأمر: دمج إدارة المخاطر المناخية في عمليات مصرف التنمية الأفريقي"؛ ومبادرة مصرف التنمية الآسيوي للتكيف مع تغير المناخ من خلال الجهود المتكاملة للحد من المخاطر؛ ومبادرة البنك الدولي للتقييم والتصميم من أجل التكيف مع تغير المناخ: أداة تجريبية؛ والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، أداة لفحص المخاطر

استعراض للحفاظ لتعلم المزيد عن الطريقة التي تتعامل بها المشروعات مع قضايا تغير المناخ؛ (ج) وضع خطوط توجيهية للتصميم، ومنهجيات ومذكرات للتعلم لتعميم تدابير التكيف. وتمثل المبادرة الثانية المعروفة باسم التدريب المناخي، برنامجاً تم تصميمه خصيصاً لتدريب الموظفين، وتنفذه وحدة البيئة العالمية وتغير المناخ. ويتألف البرنامج الجاري من ثلاث حلقات عمل ومنتدى تدراسي واحد للتركيز على تغير المناخ والزراعة والتكيف والتخفيف. وعقدت حلقة العمل الأولى في يوليو/تموز 2008، وشارك فيها خبراء يمثلون أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وأمانة مرفق البيئة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمفوضية الأوروبية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وجامعة فلورنس.

### الشراكات

50- تمثل الشراكات طريقة حاسمة أمام الصندوق لتعلم المزيد عن تغير المناخ والسكان الريفيين الفقراء، وتقاسم معرفته، وتعزيز العمليات التي يدعمها، وتعبئة التمويل الإضافي لدعم السكان الريفيين الفقراء، والتأثير على جدول أعمال السياسات العالمية بشأن تغير المناخ. ويعمل الصندوق مع عدد متزايد من الشركاء: وكالات الأمم المتحدة الأخرى (على رأسها الوكالتان اللتان يقع مقرهما في روما، وإن كان يعمل أيضاً مع منظومة الأمم المتحدة بشكل أعم، بما في ذلك اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى)؛ والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، ومنظمات البحوث، والوكالات الإنمائية الثنائية؛ والشركات الخاصة؛ والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني (وبخاصة منظمات المزارعين والشعوب الأصلية). ونتناول أدناه بعض شراكاته المؤسسية الرئيسية.

51- يمثل مرفق البيئة العالمية، باعتباره أحد الآليات المالية الرئيسية للتصدي لتغير المناخ، شريكاً رئيسياً للصندوق. وترمي استراتيجية العمل المشترك بين الصندوق ومرفق البيئة العالمية تحديداً إلى تعزيز الصلات بين الحد من الفقر، والإدارة المستدامة للأراضي، وقضايا تغير المناخ. وتركز الأنشطة حالياً على التكيف (من قبيل المشروعات الممولة تمويلياً مشتركاً حسب ما هو مبين في القسم الرابع أعلاه)، على الرغم من أن قيام مرفق البيئة العالمية مؤخراً بإدراج استخدام الأراضي، وتغيير استخدام الأراضي، وأنشطة الحراثة في مجالات اهتمامه الرئيسية المتعلقة بتغير المناخ يفتح فرصاً كبيرة أمام الصندوق للاشتراك في التخفيف من آثار تغير المناخ، وبخاصة من خلال العمل مع المجتمعات المحلية لتجهيز أنشطة للحد من الانبعاثات وعزل الكربون.

52- كما يعمل الصندوق مع مرفق البيئة العالمية في مبادرتين شاملتين إقليميتين. أولاً، في أفريقيا جنوب الصحراء، يشترك الصندوق في عضوية مبادرة أرض أفريقيا، وهي شراكة إقليمية معنية بالإدارة المستدامة للأراضي، وتضم جميع الوكالات الأعضاء في مرفق البيئة العالمية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، تحت قيادة البنك الدولي، لدعم ممارسات إدارة الأراضي القطرية الفعالة والكفوءة والمستدامة في جميع أنحاء الإقليم. وخصص الصندوق 23 مليون دولار لدعم أنشطة التكيف

المجتمعية - التكيف وسبل المعيشة؛ وفرص ومخاطر تغير المناخ والكوارث، إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة؛ ونهج التقييم البيئي الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ و"التكيف مع التغيرات وتغيرات المناخ: دليل توجيهي للتخطيط الإنمائي" للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

في جزر القمر وإريتريا وإثيوبيا وموريتانيا والنيجر وسوازيلند. وثانياً، يمسك الصندوق بزمام القيادة في تجهيز برنامج للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحشد جميع وكالات مرفق البيئة العالمية لدعم هذا البرنامج. وعلى غرار مبادرة أرض أفريقيا، فإن برنامج الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يرمي إلى النهوض بتعميم الإدارة المستدامة للأراضي من أجل تحسين قدرة النظم الإيكولوجية على مواجهة تغيّر المناخ والجفاف.

53- وإضافة إلى ذلك فإن الصندوق، بوصفه وكالة مسؤولة عن التنفيذ لمرفق البيئة العالمية، يساعد دوله الأعضاء على الوصول إلى التمويل في إطار برنامج التكيف لمرفق البيئة العالمية. ويعمل البرنامج بشكل خاص على مساعدة حكومات أقل البلدان نمواً في إعداد مذكرات مفاهيم بشأن المشروعات الزراعية المحددة في برامج عملها الوطنية للتكيف، لعرضها لاحقاً على مرفق البيئة العالمية. ومن أكثر تلك المشروعات تطوراً المقترحات الخاصة بجزر القمر وسيراليون.

54- وبالنظر إلى اهتمام الصندوق منذ أمد بعيد بقضايا إدارة الموارد الطبيعية، فقد قام منذ عام 1997 باستضافة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويتمثل دور الآلية العالمية في العمل مع البلدان لتعبئة الموارد المالية لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ وعمل الصندوق مع الآلية العالمية في كثير من المناسبات لتعميم برامج العمل الوطنية للاتفاقية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وربط المشروعات المدعومة من الصندوق بمبادرات الآلية العالمية وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويقوم الصندوق بذلك على نحو متزايد في سياق تغيّر المناخ. وفي إطار عملية وضع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد لفييت نام، قام الصندوق والآلية العالمية بتحليل أثر تغيّر المناخ وتدهور الأراضي على المجتمعات المحلية والاقتصاد الوطني، وتحديد الاستجابات. وساعد هذا العمل على صياغة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، ومن المتوقع أن تساهم استثمارات الصندوق المقبلة في مساعدة الحكومات على تطبيق تدابير فعالة للتكيف والتخفيف، وتعبئة الموارد من آليات التمويل الخاصة بتغيّر المناخ من أجل أنشطة الإدارة المستدامة للأراضي لصالح الفقراء.

55- كما يعمل الصندوق في تعاون وثيق مع وكالتي الأمم المتحدة اللتين تتخذان من روما مقراً لهما، وهما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي. وأصدرت الوكالات الثلاث بياناً مشتركاً خلال الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في بالي؛ وساهم الصندوق في التحضير للمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي: تحديات تغيّر المناخ والطاقة الحيوية، الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة، وشارك بنفسه في المؤتمر. كما عُقدت حلقات منتظمة لتبادل المعلومات على المستوى التقني. وتشمل أهم أمثلة ذلك مشاركة الصندوق في منتدى لسياسات تغيّر المناخ، وفي المائدة المستديرة حول تغيّر المناخ، التي عقدت أثناء انعقاد دورة مجلس محافظي الصندوق في عام 2008.

56- وبناءً على طلب أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، انضم الصندوق لبرنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغيّر المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه. ويرمي هذا البرنامج، الذي يضم حالياً أكثر من 100 جهة شريكة، إلى مساعدة جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، وبخاصة البلدان النامية من أجل (أ) تحسين فهمها وتقديرها للآثار والقابلية للتأثر والتكيف؛ (ب) اتخاذ قرارات مدروسة على أساس الاعتبارات العلمية والتقنية والاجتماعية الاقتصادية السليمة

بشأن الإجراءات والتدابير العملية للتكيف استجابة للتأثيرات الحالية والمقبلة لتغير المناخ. ويشمل الشركاء المؤسسون الرئيسيون الآخرون للصندوق الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومراكز البحوث التي تساندها الجماعة الاستثمارية للبحوث الزراعية الدولية (انظر الفقرتين 26 و 37).

## سادساً - معالم الطريق: التدابير الرئيسية

- 57- بهدف تعزيز انخراطه أكثر في التصدي لقضايا تغير المناخ، سيعمل الصندوق الآن على ما يلي:
- بناء على الإنجازات المتحققة حتى تاريخه، ولضمان أن تكون جميع أنشطة الصندوق على المستوى القطري مستندة وبشكل دائم على الوعي بالآثار المحتملة لتغير المناخ وأخذها بعين الاعتبار كما هو ضروري، سيسعى الصندوق وبقوة لتنفيذ جدول الأعمال المبين في الفقرات من 40 إلى 45 أعلاه.
  - وضع استراتيجية مؤسسية بشأن تغير المناخ لعرضها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في موعد أقصاه ديسمبر/ كانون الأول 2009. وسوف تستند الاستراتيجية إلى تجارب الصندوق الحالية والسابقة وممارسات واستراتيجيات المنظمات الإنمائية الأخرى.<sup>13</sup> وستستخدم هذه الاستراتيجية لضمان فهم مشترك لقضايا تغير المناخ الرئيسية وتوجيه إدماجها الكامل في كل من عمليات الصندوق وعمله في استقطاب التأييد.
  - استكمال ورفد موارد الصندوق الأساسية من خلال الانفتاح على التمويل الإضافي والسعي الدؤوب لنيله، بما في ذلك التمويل من مصادر جديدة بدأت تغدو متاحة. وهذا من شأنه أن يمكن الصندوق من توسيع انخراطه في قضايا تغير المناخ بصورة أسرع وأكثر فعالية، ومن الإيفاء بالتكاليف الإضافية التي تفرضها تحديات تغير المناخ على الاستثمارات في التنمية.
  - التعاون مع الشركاء (أ) لدعم تطوير نظام لما بعد كيوتو يأخذ بعين الحسبان شواغل المجتمعات الريفية الفقيرة، بما فيها السكان الأصليين ومنظماتهم، وضمان أن يكون لتلك المجتمعات صوت في تصميم هذا النظام؛ (ب) العمل مع هذه المجتمعات بحيث تستطيع الاستفادة من هذا النظام الجديد ما أن يتم وضعه.

<sup>13</sup> تشمل الممارسات والاستراتيجيات المعمول بها في البنك الدولي (الذي يعكف حالياً على إعداد وثيقة جديدة بعنوان: "التنمية وتغير المناخ: إطار استراتيجي لمجموعة البنك الدولي")، ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة الدانمركية للمساعدة الإنمائية الدولية، وإدارة التنمية الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.



